مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

المشاركة السياسية للمرأة اليمنية 1990-2010

د.علي أحمد علي الحاوري

أستاذ مساعد ، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء

2018

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i20.185*

Website: qau.edu.ye

المشاركة السياسية للمرأة اليمنية 1990-2010

د. علي أحمد علي الحاوري
أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية،
كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء

الملخص:

تناولت الدراسة مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية في الفترة الممتدة من قيام الوحدة اليمنية عام 1990 وحتى 2010، أي خلال الحقبة التي حفلت، اكثر من غيرها في التاريخ الحديث والمعاصر، بمظاهر النشاط السياسي والحرية الفكرية والمنافسة الانتخابية بين الأحزاب والاتجاهات السياسية المختلفة.

توزعت الدراسة في خمسة مباحث، تناول الأول منها الاطار العام للدراسة، وتناول الثاني أوضاع المجتمع اليمني بوجه عام والأوضاع الاجتماعية- الثقافية للمرأة اليمنية بوجه خاص، فيما تناول المبحث الثالث موقف التشريع اليمني والأدبيات الحزبية من المشاركة السياسية للمرأة، وفي المبحث الرابع كان الحديث في واقع مشاركة المرأة خلال أعوام الدراسة، أما الخامس فحاول استكشاف معوقات مشاركتها ومتطلبات تفعيل تلك المشاركة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها أن مشاركة المرأة في جميع ميادين وصور الحياة السياسية -باستثناء مشاركتها الواسعة في عملية الاقتراع بالانتخابات المختلفة- كان متدنيا ضعيفا أو غائبا بالكلية، وان ذلك التدني العام في مشاركتها يرجع لجملة من المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ابرزها هشاشة وشكلانية العملية الديمقراطية، وضعف المجتمع المدني، وتدني المستوى الاجتماعي الثقافي للمرأة، والتأثير الكبير للبنى الاجتماعية - الثقافية التقليدية على السلوك السياسي ، علاوة على عدم وفاء السلطة السياسية والحزب الحاكم و الأحزاب السياسية المعارضة على السواء بتعهداتها التي قطعتها تجاه المرأة بتوسيع دمجها في الحياة السياسية والثقافية سواء بترشيحها للمناصب المختلفة أو من خلال فكرة الكوتا ، وان المعالجة العاجلة، وإن كانت جزئية، لأوضاع المرأة السياسية تتطلب، في أول الأمر، قراراً سياسياً، وإصلاحا تشريعياً ملزماً، يفسحان المجال لإصلاح الأوضاع السياسية للمرأة، كأن يتم اعتماد ما يسمى منهج الحصص (QOTA) الذي يمكن المرأة من الولوج إلى مختلف المؤسسات القيادية.

مقدمة :

في العقود القليلة الماضية، حظيت قضية المرأة، لاسيما ما يتعلق بمشاركتها السياسية، باهتمام متزايد سواءً من قبل الباحثين والمؤسسات العلمية والسياسية الوطنية أو على مستوى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وهو امر لربما يرتبط بجملة من التحولات الايديولوجية والسياسية لعل في طليعتها ذلك الانهيار الكبير الذي حدث للنموذج الايديولوجي والسياسي الاشتراكي في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وما تبعه من تحول كبير، على مستوى الانظمة والمجتمعات، نحو النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، الذي يركز على الحريات السياسية، ويؤكد على التعدد والتنوع والمنافسة وحرية الاختيار.

وبصرف النظر عما حدث ولايزال يحدث من توظيف ايديولوجي وسياسي لقضايا المرأة من قبل الدول الغربية خاصة، في مواجهة خصومها، فان تزايد الاهتمام بمشاركة المرأة عكس إدراكا متزايدا بأهمية الدور الذي تستطيع أن تضطلع به في عملية التقدم والتنمية، اتساقا في ذلك ربما مع المفهوم الشائع بخصوص التنمية، والذي فحواه أن الثروة البشرية هي أهم الثروات وأساسها، وأن التنمية، تبعا لذلك، ينبغي أن تتوجه أولا نحو الإنسان نفسه، لأجل تعزيز امكاناته، وتنمية مهاراته، وإطلاق ما هو مكنون من قدراته، ويجب أن تتوجه، من ناحية ثانية، إلى جميع مكونات المجتمع وجميع طاقاته البشرية، بمن في ذلك، المرأة التي تمثل نصف المجتمع، أي نصف طاقته الإنتاجية وثروته البشرية، فلا تنمية حقيقية وناجحة بدون مشاركة المجتمع، ولا مشاركة حقيقية وناجحة للمجتمع بدون مشاركة المرأة. ما يعزز من اهمية الأمر أن المشاركة تعد من أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن في مجتمعه ، وهي الى ذلك مبدا اساسي من مبادئ النظم الديمقراطية ،اذ يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق تلك المشاركة .

الواقع أنه حتى العصر الحديث كانت المشاركة السياسية في العالم الغربي مقتصرة في الغالب على اثرياء المجتمع ووجهائه من اصحاب المولد النبيل، اما الاغلبية الساحقة فكانت بعيدة عن المشاركة . ومنذ مطلع عصر النهضة بدا الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية ،وبلغ هذا الاتجاه ذروته اثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[1] .

وبخصوص المرأة كانت القاعدة السائدة في جميع دول العالم تقريبا هي حرمانها من الحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب ، واستمر الامر على ذلك النحو حتى أوائل القرن العشرين ،اذ تتابعت الدول الغربية في منح المرأة حق الانتخاب[2].

وكما هو شان المجتمعات النامية التي تطلعت للتحديث والتقدم خلال القرن العشرين ، تفاعل

المجتمع اليمني - قبل الوحدة وبعدها - ايجابيا مع المؤثرات الحضارية الغربية بوجه عام ومع المذاهب الفكرية والسياسية الحديثة ومنها الديمقراطية بوجه خاص . ومن المحتمل كذلك أن تكون رياح التحولات الفكرية والسياسية العالمية وموجاتها العاتية ، قد طالته واثرت فيه بعض التأثير.

وفي المناخ الذي توافر مع اعلان الوحدة اليمنية عام 1990، واتسم بالتعددية الحزبية والسياسية وشيء من حرية التعبير والتفكير، انخرطت المرأة اليمنية في الشأن السياسي والانتخابي، سعيا لتوسيع حضورها ونيل حقوقها.

بالالتفات الى الموروث الحضاري بهذا الخصوص، يمكن القول بأن المرأة اليمنية المعاصرة– وخلافا لحال المرأة المعاصرة في معظم البلدان من الافتقار للعمق التاريخي والرصيد الحضاري – انخرطت في الحياة السياسية اليمنية وهي تختزن من التاريخ و الموروث الحضاري اليمني حول المشاركة السياسية للمرأة ، رصيدا حافلا بالمشاركة ومن ثم العراقة والعمق والفرادة . وفي بعض ذلك التاريخ اليمني لم تكن المرأة اليمنية مجرد « مشارك « في ادارة السلطة ، أو فقط احد الاطراف الصانعة للقرار السياسي بالدولة ، بل احتلت احيانا الموقع الأول في هرم السلطة السياسية (منصب الملك) ، وتمتعت خلال ذلك بسلطات حقيقية كبيرة في توجيه دفة الدولة وتدبير امور السلطة والمجتمع . وفي فرادة ذلك الموروث الحضاري اليمني ، يكفي الاشارة الى الملكة اليمنية السبئية بلقيس وما قصه القران الكريم عن حكمها وحكمتها عند أن جاءها كتاب النبي سليمان . ولاشك أن ما يزيد من قيمة هذه الاشارة والاشادة الالهية أنها الملكة الوحيدة التي اشاد الخالق الكريم بحكمتها وحصافتها في محكم التنزيل ، بل الملكة الوحيدة التي اشار اليها القران الكريم ، مجرد الاشارة ، وفي ذلك تخليد وتكريم لها ، ومصدر من مصادر الثراء التاريخي الحضاري لقومها بالتأكيد.

المبحث الأول
الاطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة :

منذ أخذت اليمن بنظام التعددية السياسية والحزبية في العام 1990 – توازيا مع اعلان الوحدة اليمنية – توافرت للمرا ة اليمنية فرصة كبيرة لتعزيز حضورها وتوسيع مشاركتها السياسية، وبالفعل انخرطت في كثير من مجالات الحياة السياسية العامة بما فيها المشاركة في الانتخابات بمختلف صورها، وفي ضوء ذلك ذهب بعض الباحثين الى أن المرأة حققت مشاركة فاعلة في الحياة السياسية في

العقدين الذين اعقبا قيام الوحدة، فيما ذهب اخرون الى أن مشاركتها اتسمت بالضئالة والضعف وغياب الفاعلية، وأنها اقتصرت على بعض الجوانب الرمزية الشكلانية الأمر الذي جعل تأثيرها محدودا أو غائبا سواء بخصوص نيل حقوقها السياسية المختلفة وترسيخ حضورها وتفعيل مشاركتها أو في التأثيرعلى عملية صنع القرار السياسي بشكل عام. وفي كل الاحوال يمكن القول بأن تباين الآراء المتوافرة بهذا الخصوص ناتج من أن تلك الآراء اما أنها قيلت بالنظر لحالات ومظاهر محددة، ما يعني خلوها من النظرة الشاملة، أو أنها كانت أقرب إلى الافتراضات أو الانطباعات، وكل ذلك يعكس حالة من الالتباس أو الغموض الذي يستدعي الدراسة.

اهمية الدراسة وأهدافها وحدودها :

يعتقد الباحث بأهمية الدراسة بالنظر للاتي:

- أهمية المشاركة السياسية ذاتها في عملية التنمية الشاملة بالمجتمع.
- بوصفها تتناول الإسهام السياسي لفئة اجتماعية هي الأكبر في المجتمع اليمني أو بالأقل تمثل نصف المجتمع اليمني.
- ينظر عادة إلى مستوى مشاركة المرأة كأحد المعايير المهمة العاكسة لمستوى التطور السياسي الذي بلغه المجتمع بوجه عام.
- أهمية الحقبة ذاتها وما حفلت به من أحداث وتموجات ومظاهر المشاركة الشعبية والمنافسة السياسية.

وفي أهداف الدراسة يسعى البحث إلى:

- محاولة استكشاف مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية اليمنية وما إذا كانت مشاركتها قد أثرت على صانع القرار السياسي فعلا أم أنها كانت ذات طبيعة رمزية شكلانية لا أكثر ولم تتجاوز مستوى التفاعل.
- دراسة الموقف القانوني لمشاركتها وما إذا كانت التشريعات اليمنية قد منحتها جميع الحقوق السياسية المتعارف عليها أم أن ثمة انتقاص قانوني في حقوقها.
- استكشاف موقف الأحزاب السياسية النظري والفعلي من مشاركة المرأة سياسيا ومستوى تلك المشاركة.
- محاولة التعرف على جملة المعوقات التي واجهتها المرأة في ثنايا مشاركتها السياسية.

والحدود الزمانية التي تشملها الدراسة تمتد منذ إعلان الوحدة في مايو 1990 وحتى العام 2010، أي خلال الحقبة التي حفلت، أكثر من غيرها ، بمظاهر النشاط السياسي والحرية الفكرية

والمنافسات الانتخابية الصاخبة بين الاحزاب والتنظيمات السياسية، على الرغم مما تخللها من أزمات وحروب وما شاب بعض جوانب الحياة السياسية فيها من جمود .

وبطبيعة الحال ، لقد توقفت الدراسة عند العام 2010 لأن التحولات الهامة التي شهدتها الساحة اليمنية منذ العام 2011 – والناجمة أساسا عما أطلق عليها ثورة / انتفاضة 2011 الشبابية الشعبية السلمية، والتي هي بدورها امتداد لثورات الربيع العربي– لاشك أنها أدخلت المجتمع اليمني في مرحلة جديدة حافلة بالأحداث، ولكن المختلفة إلى حد كبير في سماتها العامة وسياقاتها ومضامينها عما سبقها، الأمر الذي تحتاج معه لدراسات خاصة مستقلة ومختلفة ايضا.

منهج الدراسة :

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المضمون بدرجة اساسية، علاوة على المنهج المقارن، مستفيدة في ذلك من عدد من المعطيات أهمها المعطيات الاحصائية والقانونية التي توافرت بشكل متناثر، كمواد خام ، تتطلب التحليل السياسي واستكشاف ما تعكسه من دلالات ذات علاقة بمشاركة المرأة. وكان التركيز في ذلك على المعطيات الرقمية في الفعاليات الانتخابية خاصة، وكذلك على الوثائق القانونية المتصلة بموضوع الدراسة، علاوة على الكتابات والادبيات المحدودة التي تناولت الموضوع في بعض جزئياته.

مفاهيم الدراسة :

المشاركة السياسية Political Participation

نشاط سياسي يشير إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وتبعا لتعريف السيد عليوة ومنى محمود تعني(تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها.)[3]. ولدى صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، هي (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال)[4] . وعند د.جلال عبدالله معوض تعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها (حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية)، وفي اضيق معانيها تعني (حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من قبل الحاكم)[5] .

أما تعريفها الاجرائي فهي (السلوك الذي يباشره الافراد طوعا، إما لاختيار شاغلي المناصب

العامة أو تقرير السياسات العامة أو كليهما[6].

ومن مؤشرات المشاركة: التصويت، عضوية حزب ما، عضوية جماعة مصلحة، الاتصال بالنواب والمسئولين، جمع تبرعات، إعطاء تبرعات، حضور ندوات ومؤتمرات سياسية، الدخول في مناقشات سياسية، الترشح لمنصب عام، شغل منصب عام[7].

وتتسم المشاركة السياسية بخصائص عامة، فهي سلوك تطوعي ونشاط إرادي ،وهي كذلك سلوك ايجابي واقعي تتضمن إشراكا للفرد في نشاط التنمية، وهي حق وواجب في آن واحد ، ومن مزاياها أنها تسهم في بلورة فكر جماعي واحد للجماهير إزاء القضايا العامة فتعزز بذلك العلاقة بين الفرد والمجتمع، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء والولاء لوطنه الكبير ومن ثم في استقرار المجتمع وتحسين الفعالية الفردية والجماعية. وفي ممارستها ترجمة للسلطة الشعبية ولشعور المواطنين بالمسئولية تجاه المجتمع، وهي إلى ذلك الوسيلة المثلى لحماية الحقوق الفردية من ناحية وتوسيع وتعميق الاحساس بشرعية النظام من ناحية اخرى[8].

وفي مستوى المشاركة، يميز كثير من الباحثين بين أربع شرائح:

- المشاركون، ويتسمون بالتفاعل والتجاوب، وفي الغالب يكونون أعضاء نشطين في التنظيمات السياسية الوسيطة من احزاب وجماعات المصالح.
- المهتمون، أي المتابعون، وهم يشاركون بالمعنى الضيق، كالتصويت في العملية الانتخابية، ومناقشة الاحداث العامة.
- السلبيون، أي " اللاسياسيين" وغير المهتمين وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الازمات.
- المتطرفون سياسيا، وهم الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويلجأون إلى أساليب العنف[9].

الدراسات السابقة:

بالتأكيد ليست هذه الدراسة هي الأولى في مجالها، إذ سبقتها كتابات عدة ذات علاقة بالموضوع، منها التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة العربية بوجه عام ومنها التي تناولت مشاركة المرأة اليمنية بوجه خاص. وقد يكون من الصعوبة استقصاء الكتابات والابحاث ذات العلاقة، الا أن اهمها واقربها موضوعا إلى هذا البحث، الكتابات والابحاث الاتية:

- دراسة سعيد محمد المخلافي، الحقوق السياسية للمرأة اليمنية بين النص القانوني والممارسة الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء،2002، وهي في تناولها الموضوع اقتصرت على الفترة الممتدة من أول الوحدة وحتى انتخابات 7991 النيابية.

- دراسة د.صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق،مجلد52، ع(2)، 9002 ،ys.vog.tnemailrap.www ركزت على أوضاع المرأة العربية في عدد من البلدان العربية، ولم تحض المرأة اليمنية باهتمام الباحث.
- دراسة د.نهال ناجي العولقي، دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية، ورقة عمل مقدمة الى نظرة للدراسات النسوية،32- 52 يوليو 5102 ، بيروت – لبنان . lij.moc.crlij-. moh/retneC تناولت دور المرأة في انتفاضة/ثورة 1102 الشبابية اليمنية.
- دراسة عبد العليم محمد عبد الكريم صالح، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي: قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر، مجلة جيل حقوق الانسان، ع 9، العام 6102 tth: // rg/nadao.arzan، ركزت على العوائق، وعلاقة المشاركة بالتنمية والسلم الاهلي، ثم على فكرة الكوتا كآلية لتمكين المرأة .

بوجه عام تضمنت هذه الابحاث معطيات وبيانات مفيدة بخصوص مشاركة المرأة، إلا أنها مع ذلك لا تقدم صورة عامة لموضوع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية تحديدا، وخلال عقدين كاملين من الحياة السياسية، إذ يلاحظ على الكتابات السابقة وسواها الاتي:

- بعضها تناولت مشاركة المرأة العربية بشكل عام وليس اليمنية تحديدا، الذي هو موضوع هذا البحث، الامر الذي مال بها نحو التجريد احيانا، وتعميم النتائج في معظم الاحيان.
- وبعضها تناولت مشاركة المرأة اليمنية ولكن إزاء انتخابات بعينها من الانتخابات الكثيرة التي جرت في اليمن على مدى الاعوام العشرين.
- وفئة ثالثة من الكتابات تناولت مشاركتها في ثورة / انتفاضة 2011، اي خلال مرحلة تقع خارج النطاق الزمني لهذا البحث.
- فيما ركزت كتابات أخرى على جزئية معينة كآلية تفعيل المشاركة أو تمكين المرأة.
- فئة من الكتابات خلت من بعض اهم شروط البحث العلمي، كالتوثيق، وكانت اقرب الى المقالات الصحفية والانطباعات.

المبحث الثاني
في الأوضاع العامة للمجتمع اليمني والأوضاع الاجتماعية– الثقافية للمرأة

أولا : الأوضاع العامة للمجتمع اليمني

بالتوازي مع قيام الوحدة اليمنية وظهور الدولة اليمنية الجديدة عام 1990 نشأ نظام سياسي جديد يقوم على التعددية السياسية والحزبية ويمنح المواطنين مزيدا من الحقوق والحريات العامة.

وبالفعل اخذت كثير من التنظيمات السياسية والأحزاب إلى الإعلان عن نفسها ومباشرة الحياة الحزبية بجانب الحزبين الحاكمين، لتشهد الساحة السياسية اليمنية تضخما حزبيا كبيرا حتى بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي أعلنت عن نفسها عند إجراء أول انتخابات برلمانية في ابريل 1993 م(46)حزبا وتنظيما سياسيا[10].

والواقع أن النظام السياسي للدولة الوليدة - الذي تقاسم فيه حزبا المؤتمر والاشتراكي السلطة باعتبارهما صانعي الوحدة ولفترة انتقالية تنتهي في 1993- تعرض منذ الأعوام الأولى لميلاد الدولة لجملة من المشكلات التي ما لبثت مع تنامي وتيرة الاحتقان والاستقطاب بين الحزبين ثم تصدع العلاقة بينهما كليا بعد انتخابات ابريل 1993 (التي افرزت تفاوتا كبيرا بين المؤتمر من ناحية وبين شريكه الاشتراكي والاحزاب الاخرى من ناحية ثانية لمصلحة المؤتمر) وفشل المحاولات المختلفة لمعالجة الخلافات، أن تحولت تلك المشكلات إلى أزمات سياسية حادة لتتفجر بعد ذلك في شكل حروب مريرة، أبرزها حرب 1994 (بين شريكي الحكم ومعهما حلفاؤهما)، والحرب المفتوحة بين الدولة وتنظيم القاعدة المتطرف وكذلك حروب الدولة الست مع الحركة الحوثية خلال الفترة الممتدة من 2004 وحتى 2009.

ومع ما أدت اليه كل تلك الأزمات والأحداث من أثار سلبية عميقة على الحياة السياسية، لعل في طليعتها تدمير الحزب الاشتراكي سياسيا وعسكريا وخروجه من دائرة المنافسة منذ 1994، إلا أن معظم الاستحقاقات الانتخابية بشتى انواعها استمرت في الانعقاد طيلة العقدين التاليين لقيام دولة الوحدة.

وعلى وجه الاجمال شهدت اليمن منذ عام 1990 وحتى عام 2010 ثلاث دورات انتخابية تشريعية (1993- 1997 - 2003)، ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (1999-2006) ودورتين انتخابيتين للمجالس المحلية (2001 - 2006). وبغض النظر عما قالت المعارضة بعدم توافر شروط

النزاهة في الانتخابات، أو في بعضها على الأقل، فالواضح أن تلك الانتخابات – وبمعيار النتائج الرسمية لها والواقع الذي نشأ عنها – اتجهت بفصيل سياسي واحد، هو المؤتمر الشعبي العام ومن ورائه الرئيس السابق على عبد الله صالح، في مسار واحد، هو مسار السيطرة والاستحواذ على السلطة، فيما اتجهت بالأحزاب الأخرى جميعها في المسار المقابل، أي في اتجاه الضعف والتراجع المستمر. وقد بدأت سيطرة المؤتمر جزئية في السنين الأولى، لكنها تدرجت صعوداً لتنتهي في السنين الأخيرة إلى ما يشبه الهيمنة الكلية.

وكان لابد لذلك الاستحواذ وما تخلله من أزمات وحروب أن يؤثر تأثيرا سلبيا بالغا على الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع اليمني بوجه عام، وهو ما حدث بالفعل، فعلاوة على ما كان يتسم به الاقتصاد الوطني، في الاساس، من اختلالات بنيوية واضحة ممثله في اعتماده الكبير على القطاع النفطي وضعف القطاعات الانتاجية والخدمية وتواضع الاستثمارات وضعف الايرادات، ادت تلك الأوضاع والأزمات وما صاحبها أو نجم عنها من أزمات أخرى وتفشي الفساد في الادارة والمال، الى اتساع حجم تلك الاختلالات وزيادة حدتها وانتهى الامر - منذ مطلع الالفية الثالثة تقريبا - إلى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية وتضاؤل حاد لحجم الواردات والمصادر المالية واتساع رقعة الفقر والبطالة والفساد.

وفي ذلك تشير البيانات بأنه خلال الفترة 2005-2010 أسهم النفط والغاز بنسبة (67٪) من الإيرادات العامة للدولة، و (90٪) من قيمة الصادرات الإجمالية، وأن مستويات انتاج النفط انخفضت من (160) مليون برميل عام 2000 إلى (103) مليون برميل عام 2009 [11]، وأظهر مسح ميزانية الاسرة لعام 1998 بأن(17.9%) من سكان اليمن كانوا يعيشون تحت خط الفقر ، وترتفع هذه النسبة الى (41.8%) عند الاخذ بمعايير الأكل والمأوى والصحة والتعليم[12]، ويأخذ الفقر طابعا ريفيا حيث يحتضن الريف اليمني(83%) من الفقراء و(87%) من الذين يعانون من فقر الغذاء [13]. وفيما كان عدد الفقراء عام 1998 نحو (6.9) مليون نسمة، فانه بلغ عام 2006 نحو (7.3) مليون نسمة [14] ، وارتفع معدل البطالة من (13٪) عام 1990 الى (15٪) عام 2008[15] .

وتشير البيانات كذلك إلى ان معدلات الأمية في اليمن كانت من أعلى النسب في الوطن العربي، ففي عام 2004 بلغت(62.7٪)، وارتفعت الاعداد المطلقة للأميين خلال الفترة 1994-1999 من (4.6) مليون الى (4.9) مليون امي وامية وفي سنة 200 زاد عدد الاميين الى (5.2) مليون [16] .وفي بيانات 2010 بلغت معدلات الامية نحو 27.2٪(25٪ في الحضر ،و٥٤٪ في الريف[17]

ثانيا : الأوضاع الاجتماعية -الثقافية للمرأة

1- السياسات الحكومية :

على المستوى النظري والقانوني، أكدت التشريعات اليمنية على كفالة الدولة حق المواطنين المتساوية في التعليم (18)، وحق المرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادي وعلى مبدأ المساواة بين الجنسين في التعيين والترقية والاجور (19)، وتوازيا مع تلك التأكيدات تبنت الدولة عددا من الخطط والاستراتيجيات الهادفة لتحسين أوضاع المرأة الاجتماعية والثقافية وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة، ومن ابرزها :

أولاً: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010 وتضمنت كثيراً من المواد الخاصة بالمرأة، والهادفة، في مجموعها، إلى تعزيز دور المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة، وإزالة مظاهر التمييز المختلفة وإلى تمكين المرأة اقتصادياً باعتبارها شريكاً فاعلاً في تحقيق التطور في المجتمع. وقد حددت الخطة أربعة اتجاهات رئيسة لتمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية :

الأول: تضييق الفجوات النوعية وخاصة في التعلم والصحة من خلال توفير البيئة الملائمة لتعلم الفتاة وتحسين الخدمات الصحية للمرأة.

الثاني: تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وبناء قدرات العاملات في المواقع الإدارية والمجالس المحلية والمنتخبات في البرلمان والدبلوماسيات.

الثالث: توسيع الفرص الاقتصادية للمرأة في كل القطاعات وتوفير التمويل والقروض لتشجيع وتنمية أنشطتهن.

الرابع : مراجعة القوانين والتشريعات واللوائح التي تحتوى نصوصاً تمييزية ضد المرأة .(20)

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية المحدثة لتنمية المرأة 2006-2015 ، سعت إلى الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية الألفية والأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة اليمنية، فكان من أهداف الاستراتيجية :

- توفير التعليم الأساسي بحلول عام 2015 وحصول الجنسين على فرص متساوية للتعليم في بقية المراحل وتخفيض نسبة الأمية بين النساء والفتيات إلى نصف معدلها الحالي. -توسيع فرص المرأة للحصول على الرعاية والخدمات الصحية الضرورية بتكاليف ميسرة.
- خفض نسبة النساء الفقيرات إلى النصف وتعزيز استقلالية المرأة بتمكينها اقتصادياً ورفع

مستوى المشاركة السياسية كماً ونوعاً.

- تعزيز دور المرأة في الإعلام ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم قضايا النهوض بالمرأة[21].

ثالثا: الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الاساسي، وتعتبر من أكثر الاستراتيجيات التنموية باليمن إدماجا لقضايا النوع الاجتماعي، ومن أهدافها تحقيق الاستيعاب للفئة العمرية (6-14) سنة بنسبة 100% للبنين والبنات في مختلف مناطق اليمن، وتوفير التعليم الاساسي ل 95% من الفئة العمرية (6-14) سنة بحلول عام 2010 (22).

ب- الواقع الاجتماعي - الثقافي للمرأة :

تتأثر المشاركة السياسية سلبا وايجابا بالأوضاع الاقتصادية والاحوال المعيشية التي عليها المجتمع عموما، والفئات التي يحق لها الخوض في معترك السياسة بوجه خاص، فمن غير شك أن الفئات التي تعاني من الفقر والبطالة وغياب الحاجات المعيشية الاساسية تكون اضعف اقبالا واقل اهتماما بالحياة السياسية ومن ثم اقل فاعلية وتأثيرا في مجرياتها من تلك الفئات التي تتمتع بدرجة مناسبة من الاستقرار والاستقلال الاقتصادي والمعيشي ،فغالبا ما يكون الفقراء والعاطلون عن العمل مشغولين ومنشغلين بمحاولة توفير حاجاتهم المعيشية الضرورية وحاجات من يعولون. والواقع أن ذلك لا يؤثر فقط على حجم مشاركتهم بل في نظرتهم كذلك للممارسة السياسية، حيث تصير الحياة السياسية والمنافسات الانتخابية، بنظرهم ،من قبيل الترف والعبث وهدر الوقت.

كما تتأثر المشاركة السياسية سلبا أو ايجابا كذلك بالمستوى التعليمي والوضع الثقافي السائد بالمجتمع ووضع الفئة التي يحق لها الخوض في معترك السياسة، فلا مشاركة فاعلة من غير تعليم فاعل، وقد اثبتت الدراسات الصلة الوثيقة بين المستوى التعليمي وبين فعالية المشاركة، إذ ترتفع فعالية المشاركة بارتفاع المستوى التعليمي، وتضعف بضعف ذلك المستوى، والمواطنون ،سواء الذكور منهم أو الاناث، الذين يعانون من الامية أو من تدني مستواهم التعليمي، في الغالب، لا يدركون الأهمية الكبيرة للشأن السياسي، بل قد يرون الانخراط فيه- كما هي نظرة الفقراء- من قبيل هدر الوقت والانشغال بما لا يجب الانشغال به.

يلاحظ بأن الاوضاع الاجتماعية الثقافية للمرأة اليمنية في الأعوام الممتدة من 1990 وحتى 2010 لم تشهد تطورا يتناسب مع الخطط والاستراتيجيات المرسومة من ناحية، ومع الدور المأمول من المرأة من ناحية اخرى، وحجمها في السكان من ناحية ثالثة. فوفقا لمسح القوى العاملة عام 1999، أظهرت مؤشرات عمالة النساء ونشاطها الاقتصادي بأن نسبة النساء ضمن قوة العمل

بلغت(23.7%) منها قوة العمل في الريف ونسبتها تصل الى (74.9%)، فيما بلغت نسبة النساء اللائي يتقاضين اجرا على عملهن (8.2%)،يقابلها (91.8%) للرجال[23].

كما تظهر البيانات بأن نسبة المشتغلات من إجمالي الاناث في القوة البشرية لم تتجاوز (20%)، تركز معظمهن وبنسبة عالية في مهنة الزراعة (37%)، فيما ظل تواجد المرأة في الحضر ضعيفا سواء في القطاع الحكومي أو القطاعين الخاص والمختلط [24] .

وفي الحضر يلاحظ بأن عمل المرأة قد اقتصر على الوظائف المكتبية والسكرتارية وغيرها من الوظائف التي لا تحتاج الى مهارات فنية متخصصة [25] .

وكنتيجة لذلك تشير الاحصاءات الى أن معدل البطالة بلغ عام 2012 نحو 17%، نصيب النساء منها نحو 54% والرجال 12% [26].

ويمكن إرجاع تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ،خارج نطاق الاسرة، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة بين النساء الى عوامل ثقافية اجتماعية واقتصادية، يأتي في مقدمتها سيادة القيم الثقافية والاجتماعية التقليدية التي تعطي الأولوية للرجال في الحصول على العمل[27] .

والمحصلة النهائية أن المرأة اليمنية تعد من أكثر فئات المجتمع اليمني التي طالتها ظاهرة الفقر، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني لظاهرة الفقر أن نسبة الأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة بلغت (60.3%) مقارنة ب(39.7%) من الأسر التي يعيلها رجل، حيث تتحمل المرأة عبء اسرتها[28].

واتساع نطاق الفقر بين النساء ناجم عن جملة من الأسباب، فعلاوة على ما سبق، تشير كثير من الدراسات إلى أن الفقر باليمن ظاهرة ريفية بالأساس، ذلك أن سكان الريف اليمني يشكل حوالي(72%) من اجمالي سكان اليمن ،وتشكل النساء اغلبه سكان الريف ، وهو ما يعني - طبقا لبعض الدراسات- أن الفقر باليمن ظاهرة ريفية مؤنثة[29].

وبالتأكيد فان ذلك يحد من امكانات سكان الريف في الانفاق على التعليم عموما، والانفاق على تعليم الفتاة بشكل خاص.

وبخصوص حق المرأة في التعليم أكدت التشريعات الوطنية بأن التعليم حق للمواطنين جميعاً، الذكور منهم والإناث على السواء، كما أكدت على مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وعلى مجانية التعليم الأساسي والزاميته، وعلى كفالة الدولة هذا الحق بإنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية المختلفة[30].

ومع أن الدولة أعلنت عن عزمها تقليص الفجوة بين الذكور والإناث في المجالات المختلفة، ومنها التعليم، ورسمت لأجل ذلك خططاً وتبنت استراتيجيات، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن تلك الخطط والاستراتيجيات ظلت حبرا على ورق، وأن أوضاع المرأة التعليمية لم تشهد تحسنا يذكر، بل

شهدت تراجعا وتدنيا، إذ تشير بيانات عام 1994 بأن عدد النساء الاميات كان قد بلغ (3) مليون ، ليصل في عام 1999 الى (3.4) مليون امية[31].

وتظهر بيانات عام 2003 بأن الفجوة في التعليم بين الذكور والاناث ظلت قائمة، إذ بلغت نسبة الامية في أوساط الاناث (67.5%) وفي أوساط الذكور(27.7%) (32)، وفي بيانات 2004 بلغت امية الاناث في الحضر(40.5%) يقابلها (15.2 %) ، أما الريف فبلغت أمية الاناث (75.6%) يقابلها (31.1%) للذكور (33).

وتزداد الفجوة بين الجنسين في الاتساع كلما ارتفع المستوى التعليمي، ففي التعليم الاساسي بلغ معدل التحاق الذكور نحو (94%) بينما بلغ معدل التحاق الاناث (74%). وفي التعليم الثانوي كانت نسبة مشاركة الاناث (35.5%) عام 2009، وبما يعني أن الإناث لم يمثلن سوى ثلث الملتحقين بهذه المرحلة. بالنسبة للتعليم الجامعي أشارت البيانات أن نسبة الملتحقات به تصل الى(28%) من اجمالي الملتحقين (34).

من الواضح أن تلك الفجوة تشير إلى أن مشكلة المرأة بهذا الخصوص مضاعفة ومتعددة الأبعاد، وأنها أشد حدة وأكثر تعقيداً من المشكلة ذاتها عند الذكور.

ومن غير شك ان المشكلة في تعليم الفتاة لا تكمن فقط في الفجوة القائمة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم في مختلف مستوياته، بل تكمن أولا في اتساع معدلات الأمية وانخفاض معدلات التحاق الجنسين معاً في التعليم من ناحية، وهي كذلك في تدني مستوى التعليم للجنسين أيضاً من ناحية ثانية ، كما ان الأمر لا يتعلق بالتفاوت في العدد فقط، بل يتعلق أيضاً بمجالات التعليم والتفضيلات التي يتمايز فيها الجنسان في إطار المرحلة ذاتها، ففيما خلا استثناءات محدودة، يلاحظ أن الفتيات يتركزن، في مجال معين من التعليم الجامعي، هو مجال الدراسات الإنسانية، الأدبية والاجتماعية بالدرجة الأولى.

ويعود تدني مستويات التحاق الفتيات بالتعليم الى معوقات تمويلية مالية وكذلك ديمغرافية تعليق بالطبيعة المشتتة المتناثرة لأغلب سكان اليمن (تجمعات سكانية صغيرة تصل الى نحو ٤٠ الف تجمع سكاني)، بالإضافة الى معوقات ثقافية - اجتماعية ابرزها ظاهرة الزواج المبكر للفتاة وما يترتب عنها من اعباء ومسؤوليات اسرية كثيرة وكبيرة تتحملها الفتاة وهي لم تزل في سن مبكرة ، علاوة على ما هو سائد، بالريف اليمني خاصة، من تدن لمستوى الوعي بحقوق المرأة ومن توجهات ثقافية بخصوص تعليم الفتاة في المراحل التالية للتعليم الاساسي، منها عدم الرضا باختلاط الذكور مع الاناث في التعليم، وعدم وجود كادر تعليمي نسائي في مدارس الريف بشكل خاص.

المبحث الثالث

المشاركة السياسية للمرأة في التشريع اليمني والادبيات الحزبية

أولا : التشريع اليمني

كان من الطبيعي ان يعبّر التشريع اليمني في مرحلة ما بعد الوحدة عن الأوضاع الجديدة ويؤسس لها كذلك، ومن ذلك ما يتعلق بالحقوق والحريات العامة والتحول نحو التعددية السياسية والحزبية، وهو الامر الذي حدث بالفعل بصدور دستور دولة الوحدة، المستفتى عليه عام 1991،والقوانين المختلفة كقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم(66) 1991 وقانون الانتخابات العامة وغيرها، وفي هذا الشأن ورد بالمادة (4) من الدستور بان (الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بشكل غير مباشر عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية)، وفي المادة (5) (يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية)[35].

بخصوص المرأة وحقوقها السياسية يمكن القول بأن المبدأ الذي قررته التشريعات اليمنية المختلفة هو مساواتها بالرجل كمبدأ عام، ففي حديثه عن الحقوق والواجبات السياسية لم يميز الدستور اليمني بين اليمنيين على اساس الجنس أو العرق أو اللون أو المذهب أو الطائفة وانما تحدث فقط عن المواطنين، وهو ما يعني بانه نظر الى هذا الميدان على أنه من الميادين التي يتساوى فيه المواطنون جميعا، بما في ذلك النساء بوصف المواطنة صفة قانونية تشمل الذكور والاناث على السواء.

نصت المادة (41) من الدستور(المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة) ،وفي المادة (٢٤) من الدستور ذاته(تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً وثقافياً)[36].

المنصب الوحيد الذي يمكن القول بان الدستور اشترط فيمن يتقلده صفة الذكورة هو منصب رئيس الجمهورية، وهو شرط لم يذكر بعبارة صريحة مباشرة، ولكن يمكن فقط استنتاجه مما ورد بالفقرة (هـ) من المادة (107) التي ذكرت أن من بين الشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يرشح لمنصب رئيس الجمهورية (أن لا يكون متزوجاً من أجنبية، وألا يتزوج أثناء مدة ولايته من أجنبية)[37].

ومع ذلك فان هذا النص التمييزي لم يُلتَفَت إليه في ميدان الممارسة الفعلية، كما حدث على سبيل المثال عند تقديم طلبات الترشح من النساء اللائي أردن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية 2006 ، إذ قبلت ملفات النساء المتقدمات للترشح من قبل الهيئة المشكلة من

مجلسي النواب والشورى×، وإن كان قد حال دون إتمام ترشحهن ذلك الشرط الذي نصت عليه المادة (108) من الدستور والمتعلق بحصول المرشح لمنصب رئيس الجمهورية على التزكية من (5%) من اعضاء مجلسي النواب والشورى .

وبخصوص الحق في الانتماء الى الاحزاب السياسية وتشكيل هذه الاحزاب نص الدستور في مادته (58) على ان (للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحق في تنظيم انفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم اهداف الدستور)[38] .

وفي قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم(66)لسنة 1991(لليمنيين حق تكوين الاحزاب والتنظيمات السياسية ولهم حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي طبقا للشرعية الدستورية واحكام هذا القانون)[39] ، واشترطت الفقرة (4)من المادة(8) من القانون ذاته (عدم قيام اي حزب سياسي على اساس التمييز بين المواطنين بسبب الجنس. ..) وجرى تأكيد ذلك بالفقرة (د) من المادة (9) اذ نصت على (عدم جواز ان يتضمن النظام الداخلي أو البرنامج السياسي لأي حزب شروطا للعضوية قائمة على اساس التفرقة بسبب الجنس.)[40].

وخلافا لما احتواه الدستور من نصوص والفاظ عامة كاستعماله مصطلح المواطنين بدلا من الاشارة الصريحة الى المرأة فقد جاء قانون الانتخابات العامة رقم (41) لعام 1992 بنصوص واضحة عن حق المرأة بالمشاركة فقد ورد بالمادة (3)(يتمتع كل مواطن يمني أو يمنية بلغ من العمر 18 عاما بحق الانتخاب والترشيح)(41) ، غير ان القانون ذاته تضمن موادا يمكن عدها معيقة للمشاركة الفاعلة للمرأة ، ومن ذلك اشارته بالمادة (7) الى دور المرأة كناخبة فقط ، حيث يتم تشكيل لجان انتخابية نسائية تتولى تسجيل وقيد اسماء الناخبات ، فيما غفل عن دورها كمرشحة . وفي المادة (19) المتعلقة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات لم تشترط المادة تمثيل المرأة في اللجنة[42] . ويمكن الاشارة كذلك الى مادة اخرى يمكن القول انها اسهمت في اعاقة المرأة المستقلة عن المشاركة السياسية، وتتمثل في اشتراط المادة (58) من القانون نفسه حصول المرشحين على تزكية (300) من الناخبين للمرشح في الانتخابات النيابية[43].

ويلاحظ بان التشريع اليمني -ربما شان معظم التشريعات الديمقراطية - وسع من دائرة من يحق لهم الانتخاب بان جعله حقا لكل مواطن بلغ من العمر(18) عاما خلافا لحق الترشح للمناصب ، كالترشح في الانتخابات النيابية أو المحلية (25)عاما ،والانتخابات الرئاسية (40)عاما .

بنظر البعض لا تكمن المشكلة في الدستور وما نص عليه من مواد عامة ساوت بين الرجل والمرأة ، اذ هو في الغالب (يحيل الى القوانين مهمة تنظيم الحقوق ووضعها موضع التنفيذ) ، بل تكمن

غالبا في القوانين التي تضع قواعد تفصيلية تنظم قواعد الدستور وفيها (يجري الانتقاص من الحقوق المكفولة بالدستور من خلال ضوابط تأخذ شكل القيود)[44] .

ثانيا : الادبيات الحزبية

في الادبيات السياسية الفكرية للأحزاب السياسية، اتسمت مواقف الاحزاب بالإيجابية والتفاؤل حيال المرأة، فجميع الاحزاب تقريبا لم تخل أدبياتها من التنويه بدور المرأة في المجتمع واهمية حضورها في الحياة السياسية وفي ادارة الدولة وضرورة توسيع ذلك الحضور في جميع المرافق والميادين.

ففيما يتعلق بعضوية المرأة في الاحزاب السياسية أكدت جميع الأحزاب اليمنية تقريبا- في انظمتها الداخلية أو في برامجها الانتخابية- على حق المرأة في عضويتها وعلى اهمية المشاركة الفاعلة لها في الحياة العامة .

ورد في النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي العام بان (العضوية حق لكل يمني ويمنية)، وفي البرنامج السياسي(النساء شقائق الرجال، والتمايز بين الجنسين لا يصلح للتفاضل ولا يبرر عدم المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة العامة) ،وفي الهيكل التنظيمي للمؤتمر هنالك دائرة خاصة بالمرأة هي (دائرة النشاط النسوي)[45].

ولم يختلف حزب الاصلاح عن المؤتمر في هذا الجانب، ففي النظام الاساسي للإصلاح (يقبل في عضوية الاصلاح كل يمني ويمنية بشكل عام)، ووفقا للمادة (64)انشا الاصلاح (امانة للتنظيم النسائي) ،تتولى العمل في قطاع المرأة [46].

والموقف ذاته نجده لدى الحزب الاشتراكي، ففي النظام الداخلي(يكون عضوا في الحزب الاشتراكي اليمني كل يمني ويمنية لديه الرغبة في الانضمام)، وان(الحزب يشجع المرأة اليمنية على الانخراط في الحياة العامة ويدعمها في مطالبها الاساسية ويساعدها على نيل المزيد من المكاسب الحقوقية والشرعية والدستورية)[47].

ما هو جدير بالإشارة أن نتائج الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية التي جرت في الفترة من 1993 وحتى 2006 اظهرت سيطرة شبه مطلقة للأحزاب على هذه النتائج ومن ثم على مجمل الحياة السياسية تقريبا ، وعلى سبيل المثال حصدت الاحزاب في انتخابات 1993 النيابية على (254)مقعدا من بين مقاعد المجلس النيابي البالغة(301) وفي انتخابات 1997 النيابية حصلت على (245) مقعدا وفي انتخابات 2003 على(287) مقعدا، فيما لم يحصل المستقلون الا على (47)-(56)-(14) مقعدا على التوالي[48].

وفي وضع كهذا تكون المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية مرهونة الى حد كبير بموقف الاحزاب السياسية الفعلي من تلك المشاركة ومستوى الدعم الذي تقدمه لها. بكلمة اخرى لقد كانت فرصة المرأة في الفوز في اية انتخابات أو الحصول على اية مناصب عليا منعدمة أو شبه منعدمة في غياب الترشيح الواضح والاسناد الحقيقي من الاحزاب السياسية.

المبحث الرابع
واقع المشاركة السياسية للمرأة

وفرت التحولات السياسية والحقوقية المهمة التي شهدتها اليمن في مرحلة ما بعد الوحدة فضاءات ايجابية مشجعة لنشاط المرأة وتوسيع حضورها الاجتماعي والثقافي والسياسي، فما إن أعلنت دولة الوحدة تبني التعددية السياسية والحزبية في العام 1990، ونشات من ثم الاحزاب السياسية الكثيرة - بجانب حزبي المؤتمر والاشتراكي السابق نشوؤهما على قيام الوحدة -حتى بدأت المرأة في التعامل من هذا الفضاء الايجابي في محاولة لتعزيز حضورها الاجتماعي والسياسي والثقافي، فانخرطت في كثير من منظمات المجتمع المدني، بما فيها الاحزاب السياسية، وشاركت في كثير من فعالياتها، واسهمت كذلك في تأسيس عدد غير قليل من الجمعيات والمنظمات والمراكز الثقافية والاجتماعية التي تعنى بالمجتمع اليمني عموما وبحقوق وشؤون المرأة على وجه خاص.

وقد كانت الفترة منذ العام 1990 وحتى العام 2010 حافلة بالمسابقات الانتخابية الامر الذي وفر فرصة ثمينة للمرأة لتوسيع حضورها وحقوقها ، اذ شهدت اليمن ثلاث دورات انتخابية تشريعية(1993-1997-2003) ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (1999-2006)، ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (2001-2006)

مع كل ما تقدم لربما يصعب القول بان ثمة تحولات ومكاسب كبيرة قد تم تحقيقها في ميدان المشاركة الفعلية للمرأة طيلة فترة الدراسة .

ا – الانتخاب :

في الفلسفة الديمقراطية يعد الانتخاب صورة من صور المشاركة السياسية الاكثر اهمية بوصفه (الطريق الديمقراطي الوحيد في اختيار الحكام واسناد السلطة)(49) ، كما يعد من التعبيرات المهمة لمبدا السيادة الشعبية وحرية المواطنين واستقلال ارادتهم . وهو الى ذلك -خلافا للترشيح- اجراء يتسم بسهولة الممارسة وامكان التنفيذ دونما كلفة كبيرة من مال أو جهد أو وقت.

وفي المشاركة الفعلية للمرأة اليمنية في عمليات الانتخاب يلاحظ بانها كانت متدنية الى في

المراحل الأولى لكنها لم تلبث ان سجلت حضورا متصاعدا في المراحل التالية :

جدول (6-1) تطور عدد المسجلات والمرشحات من النساء خلال الدورات الانتخابية (بالألف)

الدورة الانتخابية	النساء المرشحات	الرجال المرشحون	إجمالي المرشحين	نسبة النساء المرشحات الى الذكور%	عدد الفترات
1993	42	3124	3166	1.3	2
1997	19	1292	1311	1.5	2
2003	11	1385	1396	0.8	1

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، والمجلس الأعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة، تقرير عن وضع المرأة في اليمن 2006م.

تظهر البيانات بان حجم النساء المشاركات في انتخابات 1993 النيابية لم يبلغ سوى 18% من اجمالي المقترعين ، ثم انه تصاعد في انتخابات 1997 النيابية الى نحو 28%،ويستمر في الاتساع والتنامي ليبلغ في انتخابات 2003 نحو 42% من اجمالي المقترعين(50)(البحث عن مصدر) .

وكما هو واضح ، ظلت مشاركة المرأة في عملية الاقتراع ادنى من مشاركة الذكور في جميع المنافسات الانتخابية ، لكنها باعتبار العوائق الكثيفة التي واجهتها وتواجهها المرأة اليمنية، تعد مرتفعة الى درجة كبيرة.

وكما هو معلوم فان المشاركة الكثيفة للمرأة في عملية الانتخاب، مع ما تقدمه من دلالات مهمة، لا تفضي بالضرورة الى مكاسب مباشرة للمرأة ذاتها ، وذلك في الواقع شان كل الفئة الناخبة، فكثيرا ما يستغل المترشحون من ارباب السياسة والمال -ومعظمهم ان لم يكن جميعهم من الرجال- جموع الناخبين في سبيل تحقيق مكاسب خاصة بهم ويكون الناخبون مجرد مطايا وقنوات للعبور، ويمكن القول بان الاحزاب السياسية اليمنية كانت الفاعل الاكثر تأثيرا ودفعا وتجييشا للمرأة باتجاه المشاركة الكثيفة في المعارك الانتخابية ،ولكن ليس لأجل ان تحقق المرأة ذاتها مكاسب سياسية وحقوقية وثقافية معينة خاصة بالفئة ذاتها بل لأجل الإفادة من صوتها واستغلاله لمصلحة الرجل وحده. ما يعني ان تلك المشاركة الكثيفة تعكس تأثير الاحزاب اكثر مما تعكس وعي المرأة بأهمية الاقتراع.

ب- الترشيح :

خلافا لما اظهرته المرأة من مشاركة فاعلة في ميدان الانتخاب ، فان حجم مشاركتها في ميدان الترشح ظل متدنياً الى اقصى الدرجات .

ففي انتخابات 1993 التشريعية لم يتجاوز عدد المرشحات على (42) امرأة من مجموع المترشحين البالغ(3166) . وفي انتخابات 1997 تراجع عدد المرشحات الى (19) امرأة من (1311) هو مجموع المرشحين ، ويستمر مسلسل التراجع ليصل في انتخابات2003الى(11) امرأة فقط - من بين (1396)مرشحا - منهن (5)مرشحات في مدينة عدن وحدها [51] .

ومن الطبيعي- بالنظر لعدد المرشحات ولعوامل اخرى كثيرة - أن يكون عدد الفائزات بعضوية المجلس النيابي في الدورات الثلاث في غاية التدني والضعف، إذ لم يتجاوز مقعدين اثنين في كل من دورتي 1993،1997 ومقعد واحد فقط في دورة 2003 من مجموع مقاعد المجلس النيابي البالغة (301) مقعدا[52] ،

وهي مقاعد لا تتوازى البتة لا مع حجمها السكاني ولا مع حجم مشاركتها في الانتخاب، كما انها اقل بكثير مما كانت قد حصلت عليه في مجلس النواب الذي جرى تشكيله بالتعيين في المرحلة الانتقالية (90-1993) ، وهي (10) مقاعد[53] .

وفي انتخابات 2006 الرئاسية- المحلية، لم تحظ المرأة بفرصة الترشح لمنصب رئيس الدولة فمع ان ثلاث نساء تقدمن بطلباتهن لهيئة مجلس النواب طبقا للإجراءات التي حددها الدستور والقانون ،الا ان النساء الثلاث لم تحز اي منهم على النسبة المطلوبة للتزكية وهي(5% كحد أدنى من عدد اعضاء مجلسي النواب والشورى ،وبالمقابل تمت تزكية خمسة مرشحين ذكور لحصولهم على النسبة المطلوبة[54].

وبخصوص المجالس المحلية يلاحظ تراجع عدد النساء الفائزات مقارنة بانتخابات 2001 ،اذ اشارت الاحصاءات الى ان اجمالي عدد المرشحات بانتخابات 2006 هو(27)لمجالس المحافظات من اجمالي (1600) مرشحا فاز منهن (7) مرشحات ، فيما كان عدد المرشحات لمحليات المديريات (122) مرشحة من اجمالي (19000)مرشحا، فاز منهن(28) مرشحة، وبما يعني فوز (33) امرأة فقط بهذه الانتخابات مقابل(38) امرأة بانتخابات 2001 [55]).

بالتأكيد ثمة فجوة كبيرة بين المستوى المرتفع لمشاركتها في عملية الاقتراع في جميع الانتخابات والمستوى الضعيف، اشد الضعف، لمشاركتها في الترشيح ومستوى ما يسند اليها من وظائف سياسية وغيرسياسية وما تجنيه من مكاسب عامة اخرى كذلك.

من غير شك أن الاحزاب السياسية هي المسؤول الأول عن هذا التدني الشديد في ترشح المرأة، إذ تشير البيانات بان الاحزاب السياسية قد احجمت عن ترشيحها – عدا حالات استثنائية محدودة– سواء في الانتخابات المختلفة أو ترشيحها للمناصب الحكومية، وعلى سبيل المثال فان أكبر الأحزاب اليمنية وهو المؤتمر الشعبي العام، مع ما كان يمتلك من إمكانات كبيرة، وما تمتع به من هيمنه على السلطة، وتحديدا منذ 1994، اكتفى في الانتخابات النيابية لعام 2003 بترشيح امرأة واحدة فقط، شأنه شأن التنظيم الوحدوي الناصري، والجبهة الوطنية، أما الحزب الاشتراكي فقد دفع بثلاث مرشحات، في حين لم يرشح حزب الإصلاح أية امرأة على الرغم من إمكاناته الكبيرة أيضاً وكذلك فعلت بقية الأحزاب الأخرى[56].

وقد عنى ذلك بحسب البعض(خذلان كافة الاحزاب السياسية للمرأة كمرشحة وعدم الوفاء بتعهداتها تجاهها، ،وعلى راسها الحزب الحاكم الذي كان قد دعا على لسان مرشحه للرئاسة الى سحب مرشحي حزبه من امام المرشحات من النساء، غير ان ذلك لم يتم على ارض الواقع، بل ربما حدث العكس)[57].

ج –المناصب الحكومية :

فيما يتعلق بتواجد المرأة في المناصب السياسية في الدولة ظل هو الآخر متسما بالضعف سواء في ذلك الحكومة ووزاراتها أو في مجلس الشورى المعين، أو المؤسسات العامة ومؤسسات الحكم المحلي أو الهيئات القضائية ، ففي جميع هذه المناصب ربما لم يزد حجم تواجد المرأة عن (2.76%) من مجموع المناصب[58]،

جدول(6-2) تمثيل النساء في المجالس والوظائف الحكومية العليا لعام 2007

مستوى الوظيفة	رجال	نساء	نسبة النساء الى الرجال %
	عدد	عدد	
أعضاء مجلس النواب	1	300	0.3
أعضاء مجلس الشورى	2	109	1.8
أعضاء المجالس المحلية	37	7000	0.5
مجلس الوزراء	2	31	6.5
وزير	6	227	0.8
نائب وزير	2	214	0.9
وزير مفوض	2	140	1.4

وكيل محافظة	0	46	0
وكيل مصلحة	0	2	0
وكيل مكتب	0	15	0
وكيل وزارة	14	799	1.8
وكيل هيئة	0	16	0
وكيل وزارة مساعد	11	423	2.6
مدراء عموم	186	4971	3.7
مدراء عموم مساعدين	6	163	3.7
المصدر: اللجنة الوطنية للمرأة 2007م.			

وعلى سبيل المثال لم تحتو الحكومة التي تلت الوحدة 90-1993 على اي امرأة، ثم اقتصرت مشاركتها على بعض التمثيل الرمزي وصل في فبراير 2006 الى حقيبتين وزاريتين وعضوتين في مجلس الشورى المعين[59].

د-الهيئة الدبلوماسية :

منذ البدايات الأولى لظهور الهيئة الدبلوماسية اليمنية ظلت هذه الهيئة بجميع مستوياتها ووظائفها مقصورة على فئة الرجال بصورة كلية بما يعني غيابا كليا للمرأة عن هذا الميدان. ومع أن الهيئة الدبلوماسية شهدت توسعا في وظائفها وتكويناتها بعد الوحدة الا انها لم تشهد تطورا يذكر بخصوص مشاركة المرأة، وقد ظل الامر كذلك الى ان شهد العام 1999 تعيين أول امرأة في منصب سفير لليمن بمملكة هولندا ،لتكون المرأة الوحيدة من بين 95 سفيرا يمنيا[60].

وظل تمثيلها في وزارة الخارجية ضعيفا، وفي العام 2005 بلغت نسبة تواجدها بالخارجية (7.5%) . وفي المنظمات الدولية ظل حضور المرأة محدودا كذلك، واقتصر في مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية على امرأتين فقط، الأولى في منصب المدير الاقليمي للبرنامج الانمائي العربي في الامم المتحدة، والثانية في المكتب الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)[61].

ه – ادارة العملية الانتخابية :

تشير الاحصاءات إلى أن مشاركة المرأة في لجان القيد والتسجيل في انتخابات 2006

الرئاسية -المحلية ارتفعت الى 15% ،وقد كانت في مراحل سابقة لا تتجاوز 1%، غير أن مشاركتها في مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين كانت متواضعة حيث عينت (6)نساء في اللجان الإشراقية على مستوى المحافظات من مجموع (66)عضوا، كما عينت (60) امرأة في لجان اساسية بالدوائر الانتخابية من مجموع(903)عضوا، اما في المرحلة الاكثر حسما للانتخابات وهي مرحلة الترشيح والاقتراع فلم تشرك اي امرأة في اللجان الإشراقية[62].

وهذا التراجع في إسهام المرأة وتمثيلها حدث كذلك على مستوى اللجنة العليا للانتخابات، فبعد أن كانت ممثلة بعضو واحد منذ أول تشكيل لها بعيد تحقيق الوحدة وإعلان التعددية الحزبية، أصبحت بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة التي سبقت انتخابات 2003، غير ممثلة على الإطلاق[63] .

و- المناصب القيادية بالأحزاب :

على مستوى الهياكل التنظيمية للأحزاب والمناصب القيادية فيها ، تبين بعض الاحصاءات(عام 2003) بان عدد النساء اللائي تولين مراكز في قيادات الاحزاب اليمنية بلغ (259) امرأة من اجمالي(12975) عضوا قياديا في كافة الاحزاب وبنسبة (2%). وتظهر البيانات كذلك بان مشاركة النساء بالمواقع القيادية بالمؤتمر الشعبي العام لم تبلغ سوى (3.7%)، تلاه الحزب الاشتراكي بنسبة (1.7%) ،فيما اتى حزب الاصلاح في المرتبة الاخيرة بنسبة (0.7%) من مواقعه القيادية . ويبين الجدول (3) بان المستوى الأول من الهيئة القيادية العليا للحزب الاشتراكي احتوى من النساء عددا اكثر مما احتوته المستويات المماثلة من الاحزاب الأحزاب الاخرة ، اذ كان هناك (4) نساء عضوات في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، اعلى هيئاته القيادية ، اضافة الى (34) امرأة في اللجنة المركزية ، فيما وجدت امرأة واحدة فقط في عضوية اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي و(152) امرأة في قوام اللجنة الدائمة للمؤتمر ، بنسبة (4%) ، (11.2%) على التوالي، بينما كان هناك (6) نساء فقط في عضوية مجلس الشورى لحزب الاصلاح (54 تقرير افندي 2003 ص 178-179). وكل ما سبق يعني بان وضع المرأة على المستوى التنظيمي للأحزاب ظل هامشيا في معظم الاحزاب، وانها بالتالي كانت محرومة عمليا من الاسهام في اتخاذ القرارات[64] .

حضور المرأة في المواقع القيادية العليا			
		الهيئة القيادية العليا	
	اسم الحزب	المستوى الأول	المستوى الثاني
1	المؤتمر الشعبي العام	1	151
2	الحزب الاشتراكي العام	4	34
3	التجمع اليمني للإصلاح	0	6
4	التنظيم الوحدوي الناصري	0	8
5	حزب البعث العربي الاشتراكي	0	2
6	رابطة أبناء اليمن	1	6
المصدر: تقرير التنمية البشرية 2000 / 2001 (تقرير أفندي 2003، ص189)			

المبحث الخامس

المعوقات ومتطلبات التفعيل

أولا : المعوقات:

في أوساط الباحثين الاجتماعيين - السياسيين ثمة ما يشبه الاجماع بان العادات والتقاليد والبنى الاجتماعية الثقافية التقليدية السائدة بالمجتمع اليمني ذات تأثير سلبي بالغ على المشاركة السياسية للمرأة بوصف تلك التقاليد والبنى لاتزال من النوع الذي ينكر أو بالأقل لا يشجع المرأة على الانخراط في الحياة العامة. مع ذلك فان تدني المشاركة السياسية للمرأة يصعب ارجاعه الى عامل واحد أيا كان، فإذا كان من الممكن الاعتراف بحضور العامل الثقافي الاجتماعي وتأثيره، فانه بنظر بعض الباحثين (لا يقدم تفسيرا للأسباب التي تمنع تعيين النساء في المؤسسات التي تملأ عادة بالتعيين، وفي مقدمتها مجلس الوزراء ومجلس الشورى والسلك الدبلوماسي وغيرها من المؤسسات)[65].

من غير شك أن المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة السياسية قد حالت دونها جملة من العوائق والعقبات المتشابكة المتداخلة، منها ما يتصل بالأوضاع الاجتماعية -الاقتصادية ومنها ما يرجع الى الثقافة والتعليم ومنها كذلك ما يتعلق بالأوضاع السياسية والقانونية ايضا، ويمكن اجمال ابرزها في الاتي:

1 – معوقات اجتماعية اقتصادية :

وفي هذا الشأن يمكن الاشارة الى المعوقات الاتية :

- تفشي ظاهرة الفقر بالمجتمع اليمني بوجه عام وبأوساط النساء بوجه خاص، وهو ما يعني افتقار المرأة للأمن الاقتصادي والاستقلالية ومن ثم حرية التصرف السياسي والاختيار.
- خضوع المرأة – على اختلاف في الدرجة من أسرة لأخرى- لوصاية الذكور(الاب، الاخ، الزوج ...) داخل الاسرة وبالمجتمع ايضا، وهي وصاية تكاد تشمل كل المجالات بما في ذلك التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاجتماعية واختيار الزوج وسن الزواج وغيرها.
- ظاهرة الزواج المبكر للفتاة وما ينتج عنها من أعباء ومسؤوليات كثيرة وكبيرة تتحملها الفتاة وهي لم تزل في سن مبكرة، الأمر الذي يقلل من إمكانية استمرارها بالتعليم من ناحية ومن اندماجها في الحياة السياسية على نحو كثيف ومؤثر من ناحية اخرى.
- افتقار المرأة للدعم الاجتماعي الشعبي وميل الناخبين عادة للتصويت للرجل دون المرأة بتأثير عوامل عدة منها الثقافة السلبية السائدة بالمجتمع تجاه المرأة التي ترشح نفسها.
- ما تتطلبه الدعاية الانتخابية من اختلاط بالناخبين ولقاءات وزيارات وخطابات وانتقال من مكان لأخر واتصال بوسائل الاعلام، وكل ذلك مما لا تشجع عليه الثقافة اليمنية السائدة بالنسبة للمرأة.
- ما تتطلبه الدعاية الانتخابية من نفقات كبيرة تعجز المرأة عن توفيرها غالبا .

ب– معوقات ثقافية :

وبهذا الخصوص يمكن الاشارة الى الاتي :

- ارتفاع مستوى الامية في المجتمع اليمني بوجه عام وفي أوساط النساء بوجه خاص .
- تدني مستوى الوعي لدى المرأة بحقوقها السياسية وبأهمية مشاركتها بالحياة العامة .
- هشاشة الثقافة الديمقراطية بالمجتمع وسيادة القيم التي تشجع على الاستبداد واقصاء المخالف وتهميشه.
- ما هو سائد في المجتمع اليمني عامة والريف خاصة - الذي تشكل المرأة اغلب سكانه- من ثقافة محافظة ازاء كل ما من شانه اختلاط الاناث مع الذكور، كالتعليم والحياة السياسية والوظيفة العامة.
- اعتقاد بعض فئات المجتمع اليمني بان ميدان السياسة غير ملائم للنساء وانه ميدان خاص بالرجال فقط
- الاعتقاد الخاطئ لدى بعض الفئات بان الدين الاسلامي لا يسمح للمرأة بالانخراط في الحياة

السياسية.

- تدني مستوى ثقة المرأة بنفسها و بقدراتها القيادية.

ج –معوقات سياسية وقانونية :

وفي هذا الشأن يمكن الاشارة الى المعوقات الاتية :

- المشاركة السياسية للمرأة هي في الحقيقة جزء من مشكلة عميقة تتعلق بغلبة الطابع الشكلاني للعملية الديمقراطية وغياب أو تدني المشاركة السياسية الحقيقية للمجتمع كله ، وبتعبير بعض الباحثين فان (الاسباب التي لم تساعد المرأة في الوصول الى المناصب القيادية والسياسية هي ذاتها الاسباب التي لم تساعد الرجال اليمنيين القادمين من مناطق مختلفة للحصول على مواقع سياسية)[66]، وبما يعني ان (غياب المواطنة المتساوية بأبعادها المختلفة يمثل عائقا ليس فقط امام النساء ولكن امام الكثير من الرجال ايضا)[67].
- ضعف السياسات الحكومية وغياب الرغبة الحقيقية للدفع بتمكين المرأة سياسيا.
- غياب الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في دعم قضايا المرأة، وازالة النظرة السلبية والقاصرة عنها.
- امتناع الاحزاب السياسية عن ترشيح المرأة سواء في المسابقات الانتخابية أو لشغل المناصب الحكومية المختلفة أو في الهياكل القيادية الحزبية.
- الثقافة التقليدية لمراكز صنع القرار في الدولة، ولقيادات الأحزاب السياسية التي تقلل من قدرة المرأة وإمكاناتها لتولي مناصب قيادية.
- ما يكتنف الحياة السياسية عامة والعملية الانتخابية خاصة من احتمالات الصراع والعنف واللجوء الى اساليب غيرقانونية ،كالتهديد، وكل ذلك مما لا تقوى المرأة على تحمله غالبا .
- ندرة المنظمات النسوية المهتمة بشئون المرأة والمدافعة عن حقوقها .
- ما اشتمل عليه الدستور اليمني – وان بنصوص غير مباشرة – من شرط الذكورة فيمن يحق له الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بما يعني حرمان المرأة دستوريا من تقلد هذا المنصب.

ثانيا : متطلبات التفعيل:

حتى العام 2014 كانت التحولات الناجمة عما اطلق عليها انتفاضة / ثورة فبراير 2011 الشبابية اليمنية السلمية تدور وتتمحور بوجه عام حول المسار السياسي الديمقراطي الذي عرفته البلاد طيلة عقدين كاملين ، غير ان عوامل عدة ، داخلية يمنية واخرى اقليمية ودولية – وفي الواقع كنتيجة طبيعية للهشاشة في بناء الدولة اليمنية منذ أول الوحدة – افضت ببعض القوى في أواخر

العام 2014 الى اسقاط ذلك المسار بالكلية حين لجات الى القوة والحرب ضد الخصوم المحليين، تزامنا وتوازيا مع اجتياح عناصرها المدن والمحافظات ، لينتهي الامر الى اعلان « دول التحالف» الخليجية العربية ،وغير الخليجية، الحرب على الداخل اليمني في مارس 2014.

من غير شك ان هذه الحرب الجارية بالداخل اليمني وعلى الداخل اليمني لا تمثل فقط انتكاسة كبيرة للمكتسبات السياسية وغير السياسية للمجتمع اليمني –ومنها المكتسبات التي حققتها المرأة بخصوص مشاركتها السياسية – ، بل تمثل تدميرا لكل ما يمكن تصوره من قيم وحقوق ومكتسبات، مادية وغير مادية، خاصة ووطنية على حد سواء.

في حال عودة الأوضاع الى مسارها السياسي الذي كانت عليه قبل 2011 أو حتى قبل 2014 ، ولأجل اشراك المرأة سياسيا على نحو فاعل ، سيكون على القوى السياسية والاجتماعية المختلفة اعتماد منهج تكاملي، يأخذ بعين الاعتبار معالجة جميع العقبات التي تحول دون مشاركتها الفاعلة، ومن ذلك الاتي :

- اعتماد منهج الكوتا) (QOTA الذي نصت عليه الاتفاقات الدولية ، باعتباره الالية الاكثر فعالية للإسراع في تمكين المرأة سياسيا ،في المجتمعات النامية خاصة ، ويكون ذلك من خلال النص التشريعي الملزم بالقوانين الوطنية بتخصيص مقاعد/ حصص للمرأة (وهي بحسب الاتفاقات الدولية لا تقل عن 30%) (68) في مواق صنع القرار ، كالمؤسسات التشريعية والمناصب التنفيذية العامة والهياكل القيادية للأحزاب.
- وضع استراتيجيات وبرامج جادة وعملية تتعلق بتعليم المرأة ، يشرف عليها متخصصون اكفاء، تسعي للقضاء أو بالأقل تقليص مساحة الامية بين النساء الى ادنى مستويات ممكنة.
- سن قوانين واعتماد اليات يكون من شانها معالجة ظاهرة الزواج المبكر للفتاة أو بالأقل معالجة التأثيرات السلبية للظاهرة على استمرار الفتاة بالتعليم الى المراحل الدراسية الجامعية والعليا.
- تنفيذ حملات توعية تطال المجتمع كله وتهدف الى تنمية الوعي السياسي والحقوقي وما كفلته التشريعات المحلية والدولية من استحقاقات قانونية للمرأة .
- تحسين أوضاعها المعيشية سواء بتحسين الأوضاع المعيشية للأسرة اليمنية عموماً ، أو بتوفير فرص عمل للمرأة في القطاعات الاكثر انتاجية بما يتناسب مع حجمها في قوة العمل بالمجتمع وبما يمنحها قدرا مقبولا من الاستقلال الاقتصادي .
- وتقليص مساحة الفقر ، لاسيما بالريف اليمني باعتبار المرأة تمثل اغلبيه سكانه .
- اسقاط أو معالجة كل ما هو غير إيجابي وغير أصيل في البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع، وفي العادات والتقاليد السائدة.

ومع اهمية المتطلبات السابقة فانه يبقى من الواضح ان المعالجة الفاعلة لقضية المشاركة السياسية للمرأة

ترتبط، على نحو وثيق، بإنجاز التنمية الشاملة والمستقلة للفرد وللمجتمع على السواء، الأمر الذي يتطلب بالنسبة لبلد نام كاليمن، جهوداً استثنائية على كل المستويات، وتمتد ربما لعقود عدة من الزمن.

نتائج الدراسة

- باستثناء مشاركتها الواسعة في عملية الاقتراع بالانتخابات المختلفة التي جرت خلال فترة الدراسة، فان حضورها في معظم ميادين وصور الحياة السياسية كان اما رمزيا متدنيا الى اقصى الدرجات أو غائبا بالكلية.
- بالمفهوم الدقيق الذي تحدث عنه علماء السياسة لمصطلح " المشاركة"، يصعب القول بان النشاطات السياسية التي مارستها المرأة اليمنية خلال فترة الدراسة ترقى الى مستوى" المشاركة " . بالمقابل يصعب القول بان تلك النشاطات ذاتها قد وقفت عند مستوى " الاهتمام" فقط، وهو مستوى- وفقا لعلماء السياسة انفسهم-ادنى من مستوى المشاركة، وبما يعني- ببعض المقاربة-ان حضورها بلغ مستوى معينا بين المستويين.
- تدني المشاركة السياسية للمرأة كان في الحقيقة جزءا من "ازمة مشاركة سياسية" طالت المجتمع اليمني كله خلال مرحلة الدراسة ،ذلك ان الحالة الديمقراطية التي عرفها المجتمع اليمني خلال الفترة ذاتها توافرت فيها فقط السمات الشكلانية الاجرائية من الحياة الديمقراطية فيما غاب عنها ما هو جوهري واساسي من السمات كالمشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار السياسي والتبادل السلمي للسلطة والمساءلة والرقابة وسيادة القانون والمؤسسية واستقلال القضاء وتمايز مؤسسات الدولة عن الاشخاص وعن مؤسسات الاحزاب.
- مع ان مشكلة المشاركة السياسية وتدني مستواها طالت المجتمع اليمني كله ،الا ان " مشاركة" المرأة تكاد تكون منعدمة ، قياسا" بالمشاركة" السياسية ش للذكور.
- لم تف السلطة السياسية والحزب الحاكم ولا الاحزاب السياسية المعارضة بتعهداتها التي قطعتها تجاه المرأة بتوسيع دمجها في الحياة السياسية والثقافية سواء بترشيحها للمناصب المختلفة أو من خلال فكرة الكوتا.
- باستثناء منصب رئيس الدولة، ليس بالتشريعات اليمنية ما يمكن عدها نصوصا تمييزية متحيزة ضد المرأة ولمصلحة الذكور، وعلى مستوى الواقع كان التعامل القانوني مع المرأة على نحو من المساواة

مع الذكور.

- السلوك السياسي الفعلي للسلطة السياسية والاحزاب جميعها ازاء مشاركة المرأة اختلف كثيرا عن خطابها السياسي والاعلامي.
- لم تبذل الاحزاب جهودا حقيقية لتوسيع حضور المرأة وكل الذي عملته هو اشراكها ببعض مناصب رمزية ، ربما نفيا عن نفسها تهمة الانتقاص من حقوق المرأة من ناحية وكسبا لصوتها بالانتخابات من ناحية اخرى.
- تدني مستوى مشاركة المرأة يرجع لشبكة كثيفة من المعوقات ابرزها هشاشة وشكلانية العملية الديمقراطية، وضعف المجتمع المدني، وتدني المستوى الاجتماعي الثقافي للمرأة، والتأثير الكبير للبنى الاجتماعية - الثقافية التقليدية على السلوك السياسي.
- على مدى السنين العشرين التي تمثل فترة الدراسة ظل مستوى" مشاركة" المرأة – المتدني في الأساس ثابتا راكدا بوجه عام ،فيما شهدت بعض لميادين ، بالأعوام الاخيرة، انخفاضا وتراجعا عما كانت عليه في الاعوام الأولى.
- بوجه عام كان حضورها كثيفا في الميادين الاسهل على الممارسة والاقل كلفة وادنى اهمية كالانتخاب والاحتجاج، فيما قل حضورها أو غاب في الميادين ذات المردود المباشر لجنسها من ناحية والاكثر مشقة واهمية من ناحية اخرى كالترشح في الانتخابات وتقلد المناصب المختلفة .
- كان حضورها كثيفا في النشاطات السياسية التي لا تحتاج فيها الى مؤازرة سياسية واجتماعية جوهرية (سواء من السلطة أو الاحزاب أو جنس الذكور....) كنشاط الاقتراع ، فيما كان حضورها متدن الى حد كبير في الميادين التي تستلزم اسنادا اجتماعيا وسياسيا كميدان الترشيح في الانتخابات وتقلد المناصب العامة.
- اتسمت الجهود التي بذلتها المرأة في سبيل نيل حقوقها وتوسيع اسهامها، بالضعف والتبعثر، الامر الذي حرمها من ممارسة ضغوط كافية على صانعي القرار السياسي .
- المعالجة العاجلة، وإن كانت جزئية، لأوضاع المرأة السياسية تتطلب، في أول الأمر، قراراً سياسياً، واصلاحاً تشريعياً ملزماً، يفسحان المجال لإصلاح الأوضاع السياسية للمرأة، كأن يتم اعتماد ما يسمى منهج الحصص (QOTA) الذي يمكن المرأة من الولوج إلى مختلف المؤسسات القيادية (69).

خاتمة

سيظل الحديث عن أهمية إشراك المرأة اليمنية في الحياة السياسية على نحو أوسع مما كان قائما قبل العام 2011 إيجابيا ومقبولا في الأساس ،ولكن ليس بوصف المشاركة السياسية الواسعة للمرأة غاية في حد ذاتها، أو بمنظور الفجوة القائمة بين الجنسين ودواعي ردم الفجوة ، بل - وهذا هو الاهم- بوصف المشاركة السياسية الواسعة توفر للمرأة اليات اضافية، سياسية ،لأجل تعظيم دورها بالمجتمع في الميادين الثقافية -الاجتماعية بوجه خاص من ناحية ،ولتعزيز شخصيتها واطلاق طاقاتها وتحسين أوضاعها ونيل حقوقها المختلفة من ناحية اخرى.

وعلى ذلك قد لا يكون من المبالغة القول بان المشكلة الأساسية التي تواجه المرأة اليمنية، والتي تقلل بالتالي من فاعليتها ودورها في جميع الميادين، تكمن في ثقافتها، وارتفاع مستوى الأمية في أوساطها ، وتدني المستوى التعليمي لغير الاميات، وضعف أو غياب شخصيتها داخل الوحدات الاجتماعية الأولية والأساسية، وفي القهر والتهميش الذي تعانيه داخل تلك الوحدات ويؤثر بالتالي على شخصيتها، ويعطل طاقاتها ودورها الثقافي والاجتماعي.

وكما انه من غير الممكن اختزال المشكلات التي عانت منها المرأة اليمنية خلال فترة الدراسة في مسالة المشاركة السياسية الواسعة ،فانه من غير الممكن كذلك اختزال المشكلة السياسية في اليمن في الفترة ذاتها في تدني المشاركة السياسية للمرأة، فالمؤكد ان المشكلة السياسية التي عرفها البلاد خلال الفترة ذاتها كانت اعمق من ذلك بكثير واشد تعقيدا، وتمثلت في الحقيقة في "ازمة مشاركة سياسية "طالت المجتمع اليمني كله، ولعل من ابرز تجلياتها ،وربما كذلك من ابرز اسبابها، غلبة الديمقراطية الشكلانية في الحياة السياسية، وغياب المشاركة الديمقراطية الحقيقية للشعب، واحتكار السلطة بيد فئة قليلة وربما شخص واحد ، والتماهي بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الحزب الحاكم وشخص الرئيس ذاته، وفي ذات الوقت تسييس الوظيفة العامة وعدم الالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وغياب المواطنة والمساءلة والرقابة الشعبية.

لقد كان المأمول -بعد سنين من التعددية السياسية والحزبية- أن يتصاعد الحضور السياسي للمرأة ويتوسع ، ولكن الذي حدث في الواقع ليس توسع إسهامها ، ولا حتى توقفه عند المستوى الذي عرفته في السنين الأولى لدولة الوحدة، بل تراجع حضورها السياسي بوجه عام ،لاسيما في تلك المجالات التي من شان التواجد الكثيف والفعال فيها ان يؤثر في القرار السياسي . وفي الواقع يمكن النظر الى ذلك التراجع على انه انتكاسة للطموحات والجهود المبذولة ، اما الانتكاسة الاكثر فداحة فهي تلك التي طالت المجتمع كله ، وحدثت - كما هو معلوم-منذ فبراير 2011 بوجه عام، وعند اسقاط المسار السياسي بالكلية ونشوب الحرب في اليمن وعلى اليمن في العام 2014 بوجه خاص.

المراجع

(ا) وثائق رسمية :

- دستور الجمهورية اليمنية لعام 1990 (صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،1990) .
- دستور الجمهورية اليمنية المعدل 1994 (صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،1994).
- دستور الجمهورية اليمنية المعدل 2001 (صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،200).
- قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم(66) لسنة 1991(صنعاء، مجلس النواب،1991).
- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (41) لسنة 1992 (صنعاء، مجلس النواب).

(ب) كتب:

- د. ابوبكر الزهيري، مبادئ النظم السياسية المعاصرة(دار الابداع، صنعاء، الطبعة الثالثة، 2013).
- د. احمد البشاري، الاحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، كتاب الثوابت 17 (صنعاء، الطبعة الثالثة، 2003) .
- د.ثناء فؤاد عبدالله، ا□ليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997).
- د.عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية (الدار الجامعية، القاهرة، 1985).
- د. عبدالله الفقيه، المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية(ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، تعز، ط 2007).
- د. علي الدين هلال واخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1986).
- د.كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (الكويت، 1984).

(ج) دوريات:

- د. محمد صالح قرعة، التحديات الاقتصادية الملحة، شؤون العصر،ع 52- 53 يناير-يونيو 2014.

- منصور البشيري، استراتيجية التخفيف من الفقر، شؤون العصر،صنعاء،ع 10-11 يناير-يونيو 2003.
- منصور البشيري، دور الشباب في الحياة السياسية اليمنية، مجلة الثوابت،صنعاء،ع 44 ابريل-يونيو 2006.

(د) تقارير:

- التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين (اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء، 2014).
- التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2006 -2012، (اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء ،2013).
- تقرير عن وضع المرأة باليمن 2004 -2005 (اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء ، 2004)
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2006-2015 (اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء ، 2006)
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 -2010 (الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي).
- التقرير الاستراتيجي اليمني لأعوام 2003،2004،2006،2007 (المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء).
- التقرير الاستراتيجي - اليمن 2002-2003 (المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار، صنعاء).
- التقرير الاقتصادي السنوي 2009-2010 (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي).
- تقرير التمية البشرية الوطني الرابع 2013 (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

(ه) رسائل علمية :

- سعيد محمد المخلافي ،الحقوق السياسية للمرأة اليمنية بين القانون والممارسة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة صنعاء، كلية الاداب،2002) .
- عبدالله علي صبري، التجمع اليمني للإصلاح وقضية الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة صنعاء، كلية التجارة) .

(و) مواقع الكترونية :

-"السيد عليوة ومنى محمود، مفهوم المشاركة السياسية (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية)
httsp://www.mokarabat.com

ويكيبيديا العربية –https://ar.m.wikipedia.org

-www.parliament.gov.sy، د.صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع

-د.نهال ناجي العولقي، دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية ،ورقة عمل مقدمة الى نظرة للدراسات النسوية، يوليو 2015، بيروت- لبنان iilrc.com-iil.Center/hom

- عبد العليم محمد عبد الكريم صالح، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي : قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر، مجلة جيل حقوق الانسان، ع 9، العام 2016 .. jilrc.com

- محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، democraticac.de.

- أنظمة الكوتا وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية www.wavo.org.pics

-نظام الكوتا ، نماذج وتطبيقات حول العالم http//nazra.org/node

الهوامش :

1) السيد عليوة و منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية. httsp://www.mokarabat.com

ص 231(2)د. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية (الدار الجامعية،القاهرة،1985)

3) السيد عليوة و منى محمود ، مصدر سابق

4) ويكيبيديا العربية،https://ar.m.wikipedia.org

5) د.جلال عبدالله معوض، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، بحث في : د .علي الدين هلال واخرون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط)2،1986 ص -63ص. 65

6) د.كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (د.د ، الكويت،1984) ص. 70

7) المصدر السابق، نفس الصفحة.

8) السيد عليوة منى محمود، مصدر سابق. انظر كذلك محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، demoocraticac.dea

9) د.جلال عبدالله معوض، مصدر سابق،ص-63ص.64

10) د .احمد البشاري، الاحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، كتاب الثوابت (17 صنعاء، ط2003) ص-6ص. 7

11) التقرير الاقتصادي السنوي2009 - 2010الجمهورية اليمنية، صنعاء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ص. 105

12) منصور البشيري، استراتيجية التخفيف من الفقر، مجلة شؤون العصر،ع11-10يناير-يونيو2003،ص108

13) المصدر السابق،ص. 109

14) التقرير الاستراتيجي اليمني2007 صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ص. 92

15) منصور البشيري، دور الشباب في الحياة السياسية اليمنية، مجلة الثوابت،صنعاء،ع44،ابريل-يونيو2006 ص. 104

16) التقرير الاستراتيجي - اليمن2002 - 2003 صنعاء، المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار ص. 96

17) تقرير اليمن 2010،الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط ، ص 91.

18) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع 2013 ،الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط ص. 91

19) المصدر السابق، ص. 93

20) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر2006 - 2010 (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ص51

21) الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2006 - 2015 اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء،2006 ص55

22) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013 ، مصدر سابق ص. 91

23) التقرير الاستراتيجي اليمني2004 صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ص222.

24) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013 ،مصدر سابق ،ص. 93

25) التقرير الاستراتيجي اليمني 2004، مصدر سابق،ص.221

26) د.محمد صالح قرعة، التحديات الاقتصادية الملحة، مجلة شؤون العصر،صنعاء،ع52 - 53 ،يناير-يونيو2014،ص. 197

27) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013 ، مصدر سابق،ص. 94

28) المصدر السابق، نفس الصفحة.

29) المصدر السابق، ص91

30) المصدر السابق، نفس الصفحة.

31) التقرير الاستراتيجي - اليمن2002 - 2003 ،مصدر سابق، ص. 96

32) التقرير الاستراتيجي اليمني2003،(صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية)ص. 174

33) التقرير الاستراتيجي اليمني2004 ،مصدر سابق،ص. 222

34) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013،مصدر سابق،ص. 92

35) دستور الجمهورية اليمنية لعام(1990 صنعاء، وزارة الشؤون القانونية،)1990

36) دستور الجمهورية اليمنية المعدل. 2001

37) المصدر السابق.

38) التقرير الاستراتيجي اليمني2004،مصدر سابق،ص. 119

39) قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66لسنة1991،)صنعاء، مجلس النواب،1991

40) المصدر السابق.

41) قانون الانتخابات العامة رقم 41 لسنة1992، صنعاء ، مجلس النواب.

42) المصدر السابق.

43) المصدر السابق.

44) سعيد محمد المخلافي، الحقوق السياسية للمرأة اليمنية بين القانون والممارسة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة صنعاء، كلية الاداب،2002) ص51.

45) التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين (الجمهورية اليمنية ، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء ،2014) ص 50-51

46) المصدر السابق، ص50

47) المصدر السابق ، نفس الصفحة.

48) التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) 2006 -2012 (اللجنة الوطنية للمرأة ، اليمن ، صنعاء ، 2013) ص21.

49) د.ابو بكر الزهيري، مبادئ النظم السياسية المعاصرة (دار الابداع -صنعاء، ط الثانية،2013) ص 119

50) التقرير الوطني السابع والثامن ،مصدر سابق ص 21 . وكذلك التقرير الاستراتيجي اليمني 2004 ،مصدر سابق، ص122

51) التقرير الوطني السابع والثامن ،المصدر السابق ص21

52) المصدر السابق ص21

53) د.عبدالله الفقيه، المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية (ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، تعز - اليمن ،2007)ص. 201

54) التقرير الوطني السابع والثامن ، وكذلك التقرير الاستراتيجي اليمني 2006 (صنعاء ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية) ص43.

55) التقرير الاستراتيجي اليمني 2006 ،المصدر السابق ص. 149

56) المصدر السابق ص122

57) المصدر السابق،ص. 149

58) التقرير الاستراتيجي اليمني2004 ، مصدر سابق،ص. 228

59) د.عبدالله الفقيه، مصدر سابق،ص. 201

60) تقرير عن وضع المرأة في اليمن 2004-2005 ،(اللجنة الوطنية للمرأة ،اليمن ،صنعاء،2004) ص.37

61) التقرير الوطني السابع والثامن ، مصدر سابق ،ص.27

62) التقرير الوطني السابع والثامن ، مصدر سابق ص21

63) التقرير الاستراتيجي اليمني2004 ، مصدر سابق ص123

(٦٤) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع2013، مصدر سابق،ص. 97

65) د.عبدالله الفقيه، مصدر سابق،ص. 202

66) د.عبد الله الفقيه، مصدر سابق ، ص.202

67) المصدر السابق، نفس الصفحة.

68) التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين ، مصدر سابق ، ص49 ، وكذلك انظر: أنظمة الكوتا وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة العربية www.wavo.org،pics

69) انظر : نظام الكوتا ، نماذج وتطبيقات حول العالم http://nazra.org/node